ومن آدم وعن اقرارهم بربوبيته الله وبوحدانيته وكفاهما دليل على انهم لو اخذوا بموجب اقرارهم من اداء جميع ما يجب لربهم سبحانه وتعالى على عبده فلا يدان لهم من وصف يكونون به اهلا للوجوب عليهم فثبت لهم الذمة بالمعنى اللغوي والشرعي وقال وكل انسان الزمناه طائر كذا في عنقه الخ الوب كانوا ينسبون الخير والشر الى الطائر فان مر سانح يتيمنون به وان مر بارح تشاءموا به فاستعير الطائر لما لزم في الجبلة سبب الخير والشر وهو قضاء الله تعالى وقدره على العباد فانها وسيلة لهم الى الخير والشر فالمعنى الزمناه ما قضى له من خير او شر والزمناه عنقه لزوم القلادة العنق اى لا ينفك عنه ابدا فدلت الآية على لزوم العمل للانسان فيما يتركل الزوم طلوب الذمة فقوله في عنقه استعارة للعموم لذلك الموصوف المعنوي الذي به يلزم التكليف لزوم القلادة او السمل العنق وقال الله تعالى وحملها الانسان فيه ذه الآية تدل على خصوصية الانسان بحمل اعباء التكاليف اى وجوبها عليه فثبت بهذه الآية الثالث للانسان وصف طلوب اهل لما عليه وقد فسر الذمة بوصف طلوب قهر به اهلا لماله وعليه والدليل في هذه الآية على وصف يصير به اهلا لماله لكن المتوصوف بذلك الوصف اسم اهلية الوجوب عليه فيكون هذا الحاكما لها والمتوصف واما الدليل الدال على الوصف الذي يكون به اهلا لماله فكثيرة منها قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وكفى قوله خلق لكم ما في الارض جميعا فثبت الولاية له ضمنا من وجه يصح لجب له الحق ما يجب عليه فاذا اولد يصير ذمته مطلقة لكن الوجوب غير متقرر بنفسه بل المتقرر حكمه طلوب الاداء فكل ما يمكن اداؤه يجب وما لا يكن فلا فحقوق العباد ما كان منها غرما ومحضا اى على الصبي ومذرانهم من قوله فاذا اولد لان المتقرر طلوب المال واداؤه يحتمل النيابة وكذا ما كان صلة شبه المؤن او اللوازم كنفقة الزوجة

بب نفقة الصلة التي تشبه المؤن والزوجة نظير الصلة التي تشبه الاعواض لان صلة شبه الجزئية اى لا يجب خطابا بحمل العقل اى لا يحمل الصبي الذم وان كان عاقلا في مذا الكلام ايهام لانه يشبه ان يكون حرا لانه لم يخاطب عاقل ولا العقوبة مثلا لا يجب على الصبي العقوبة كالقصاص والحدود وكرمان الميراث على ما مر في باب المحكوم به وطلوب لكرمان الميراث بالقتل فلا يثبت في حق الصبي لانه لا يوصف بالتقصير واما حقوق الله تعالى فالعبادات التي عليه اما البدنية فظاهر لان الصبي سبب لها واما المالية فان المتقرر طلوب الاداء المال فلا تحتمل النيابة فصارت كالبدنية ولا العقوبات كالحدود وهو العبادات فانها مؤنة كصدقة الفطر عند مجيء الزمان مع العباد وكذا عند ما اجتزا اى استغنا بالمالية القاصرة وما كان مؤنة محضة كالعشر والخراج وعلى الاصل المذكور وطلوب ما يمكن اداؤه يجب ما لا فلا فلذا لا يجب اداء الصلوة على الحايض والحيض نافيها لا يظهر ذلك في حق القضاء وفي قضائها حرج فيسقط اصل الوجوب بخلاف الصوم اذ ليس في قضائه حرج والاداء يحتمل اى يحتمل ان يكون اداء الصوم واجبا لان الحدث لا ينافي الصوم وعدم جوازه منها اى عدم جواز الصوم من الحايض خلافا للكرخي فينتقل الى الخلف ان سعى الوجوب الى الخلف وهو القضاء والجنون الممتد يوجب الخروج الصلوة والصوم وكذا الاغماء الممتد الصلوة دون الصوم لانه اى الاغماء ينذر مستوعب كشهر رمضان واما النائم اى اهليته للاداء قاصرة وكاملة وكل ست لقوله كذلك اى اهليته الاداء القاصرة ثبتت لقوله قاصرة واهليته الاداء الكاملة ثبت بقوله كاملة والقول القاصر ما ثبت بالعقل الناقص وهو عقل الصبي والمعتوه والكاملة بالعقل الكامل وهو عقل البالغ غير المعتوه فثبت بالقاصرة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)